

المحتويات

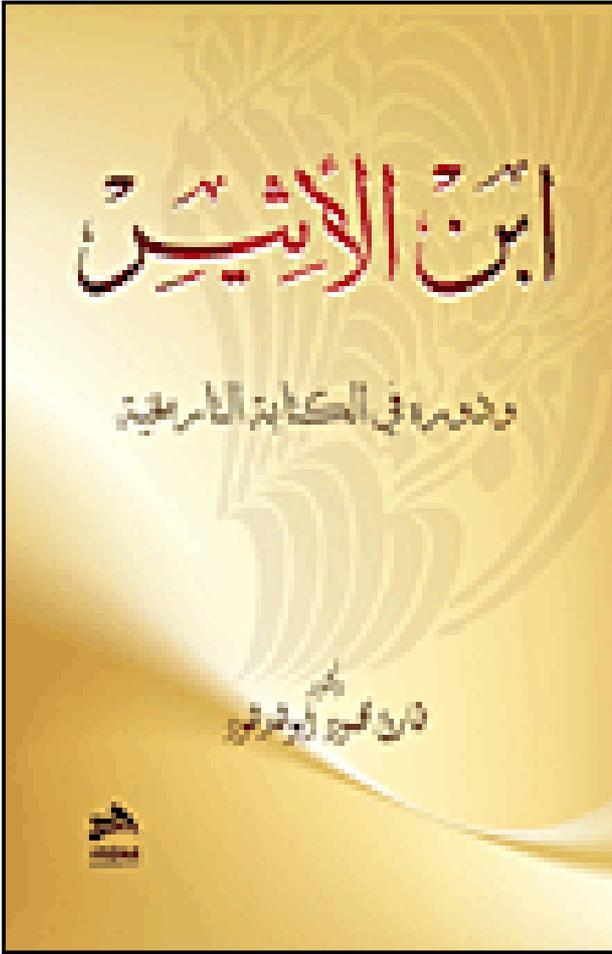
ص

- ٢ أ.م.د. ميسون ذنون العبايجي ابن الاثير ودوره في الكتابة التاريخية
- ٧ م. د. هدى ياسين يوسف تاريخ النقود في نهاية العصر العباسي خلال فترة بدرالدين لؤلؤ
- ١٠ م.د. حنان عبد الخالق علي تاريخ الموصل
- ١٣ م. مريح مؤيد حسن المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي - دراسة ميدانية في مدينة الموصل -

ابن الاثير ودوره في الكتابة التاريخية

أ.م.د. ميسون ذنون العبايجي

صدر عن دار فضاءات للنشر والتوزيع / الاردن الطبعة الاولى لسنة ٢٠٠٩
كتاب بعنوان " ابن الاثير ودوره في الكتابة التاريخية" للدكتور طارق محمود ابو
دهود في (٤٦٦) صفحة من الحجم المتوسط، وقد قدم لهذا الكتاب المؤرخ عبد
العزیز الدوري، بين من خلالها ان المؤرخ ابن الاثير مؤرخ له نظرة الى التاريخ،
وله منهجه وفكره، وهو يستحق من الباحث ان يبذل جهدا لدراسته دراسة جادة.



والدراسات التاريخية
بخصوص هذا المؤرخ كثيرة
جدا، فقد اهتم به المؤرخون
العرب والاجانب على حد سواء
لكونه تاريخه "الكامل في
التاريخ" تاريخاً عاماً، ارج
لحقب زمنية متعددة ومتنوعة
في الزمان والمكان، تألف
الكتاب من مقدمة وأربعة
فصول وخاتمة، وبين المؤلف
اهمية هذه الدراسة، وهي
الكشف عن دور المؤرخ عز
الدين بن الاثير في كتابة
التاريخ، والتعرف على مادته
التاريخية، ونواحي اهتمامه

ومصادره، والمنهج الذي ابتعه في مؤلفاته، مركزاً بشكل أساس على كتابه "الكامل"،
فضلاً عن مؤلفاته التاريخية الأخرى "التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية" الذي

قراءات موصلية – العدد (٣٥) صفر ١٤٣٥ هـ / كانون الثاني ٢٠١٤ م

خصصه لاخبار الدولة الاتابكية في الموصل، وكتابه الاخر " اللباب في تهذيب الاتساب، ثم " أسد الغابة في معرفة الصحابة" الذي تناول فيه سيرة حياة الصحابة. تناول الفصل الاول السيرة الذاتية والعلمية لابن الاثير، وعوامل تكوينه العلمي كالبينة الأسرية التي نشأ بها، وعلاقة أسرته بحكام الدولة الاتابكية في الموصل، ومرحل تعليمه التي بدأت بمسقط رأسه في الجزيرة العمرية مركز ولادته، ثم الموصل التي انتقل اليها هو وأسرته في سنة (٥٧٥هـ)، وهي وكانت الموصل المصدر الاول لتكوينه العلمي، وبعدها تنقل بين بغداد وحلب ودمشق وبيت المقدس للسمع على شيوخ عصره. وحاول الباحث في هذا الفصل ان يقدم مبحثا خاصاً بمؤلفات ابن الاثير السابقة الذكر، وانتهى الفصل بالقاء الضوء على الكتابة التاريخية في عصر ابن الاثير، من حيث استعراض اهم الدراسات التاريخية التي كانت سائدة في عصر المؤرخ، والتي ارتبطت في هذه المدة بمراكز التعليم في المدن الرئيسية كبغداد والموصل ودمشق وحلب، لكن هذه المدارس كانت قد اقتصت بالدراسات الفقهية، ولم تفرد مدرسة خاصة للتاريخ.وقد ظهر مؤرخون في عصر ابن الاثير وبالتحديد في القرنين السادس والسابع الهجريين كابن القلانسي وابن عساكر وابن الجوزي والعماد الكاتب الاصفهاني والقاضي الفاضل وابن شداد وغيرهم علما ان معظم هؤلاء المؤرخون يمثلون وجهة نظر الدولة الرسمية التي ينتمون اليها او موالين لها.

وخصص الفصل الثاني عن منهج ابن الاثير في الكتابة التاريخية، وبخاصة في كتابه الكامل، وتسميات الكتاب، وعنايته بالوحدة الموضوعية، فقد مزج بين الكتابة على السنين(الحوليات) والكتابة حسب الموضوعات، حيث وضع الحوادث ضمن سياق متصل، ليرسم صورة متكاملة عنها، وتناول الفصل ايضا مادة تاريخية في الكامل متوازنة زمنيا وجغرافيا، ابتداءً من الخليفة وحتى عصره، وهنا المؤلف بدا باستعراض كافة الحقب التاريخية التي تناولها المؤلف، مع اعطاء امثلة عليها كسيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، والخلفاء الراشدون، والدولة الاموية، والخلافة العباسية، وما رافق هذا العصر من ظهور دويلات في المشرق الاسلامي والغربي، وفترة التسلط الاجنبي على بغداد كالبويهيين والسلاجقة، والغزو الفرنجي لبعض مدن الشام وفلسطين، وخلص الى ان المادة التاريخية في القرون الثلاثة

الأولى قد اعتمد على الطبري، لكنه تدخل فيها ابن الأثير وحاول ان يعكس وجهة نظره تجاه الاحداث التي اوردها الطبري. ثم تناول في الفصل ذاته نواحي اهتمامات ابن الأثير التاريخية وقسم الفصل الى عدة نقاط منها ان اهتمام ابن الأثير بإيراد الفتن الداخلية والتي تمثلت بالمذهبية والاجتماعية والقبلية، ثم الصراع بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية في فترة الخلافة العباسية، ثم تناول اهتمام ابن الأثير بالنواحي الاقتصادية كحركة الاسعار، والاذنية والمواد الاستهلاكية والنقد والاجاءات الاقتصادية والحركات الاجتماعية، وافرد المؤلف فقرة خاصة بالكوارث الطبيعية والبشرية كالزلازل والابوة والسيول والفيضانات والعواصف واوقات الجفاف وحرانق المدن، وكذلك الظواهر الطبيعية من فلكية واحوال جوية. ثم المظاهر العمرانية والتي اطلق عليها المؤلف تسمية المصالح العامة، كبناء المساجد والربط والمستشفيات (البيمارستانات) والمدارس ودور العدل وفتح الطرق وشق القنوات وبناء الاسوار.

وخصص المؤلف الفصل الثالث للحديث عن مصادر ابن الأثير التاريخية اي موارد في كتابه الكامل، وافرد مبحثا كاملا عن اهمية تاريخ الطبري بالنسبة لابن الأثير، مع مناقشة بعض النقاط التي انفرد بها ابن الأثير عن الطبري في تناوله الحوادث التاريخية، حيث توصل الى ان الطبري في بعض الروايات قد عالجها ب (٨٦) صفحة بنما اختصرها ابن الأثير الى (٥١) صفحة، واختصر بعض الروايات ايضا كحاحثة احتراق الكعبة، وخبر وفاة يزيد بن معاوية وعدد اولاده وغيرها من الحوادث التاريخية، وضاف ابن الأثير معلومات لم ترد لدى الطبري كالتفاصيل الخاصة بسيرة يزيد بن معاوية، وخطبة معاوية الثانية التي اعلن فيها تخليه عن الخلافة، ثم خبر موته مسموماً، وكان ابن الأثير حاضراً في الانتقادات التي يوجهها لبعض الروايات، فصوب بعض الروايات ورجحها على غيرها، واستبعد قسماً كبيراً من المقاطع الشعرية التي وردت عند الطبري. فيما عدا ذلك اهتم ابو هدهود بمصادر ابن الأثير التاريخية الاخرى وقسمها حسب الحقبة التاريخية :

١. الزمان وبتداء الخلق

٢. تاريخ الانبياء وشعوبهم

٣. تاريخ الفرس والروم

قراءات موصلية - العدد (٣٥) صفر ١٤٣٥ هـ / كانون الثاني ٢٠١٤ م

٤. العرب قبل الإسلام

٥. السيرة النبوية

٦. تاريخ صدر الإسلام

٧. التاريخ العباسي

٨. فترة الحروب الصليبية

فضلاً الروايات الشفوية وشهادة العيان التي اعتمد عليها ابن الأثير في فترة معاصرته لأحداث التاريخية. وتوصل المؤلف الى ان ابن الأثير في كثير من الأحيان لم يذكر مصادره التاريخية، ولم يكن ناقلًا للمعلومات فقط بل كان ينتقي الأخبار، ويوجه الانتقادات الى بعض المصادر، ويذكر اكثر من مصدر للخبر الواحد.

اما الفصل الرابع والأخير فتضمن منهج ابن الأثير في كتابه "الكامل في التاريخ" من حيث: أسلوب ابن الأثير في معالجة المادة التاريخية وقسم الى أسلوبه في تنظيم مادته، السمات الفنية لأسلوبه، الترابط الموضوعي، الاختصار وتجنب التكرار، معلومات إضافية، ذكر الأشهر الميلادية والشمسية، ذكر عدة حوادث، فضلاً عن النظرة النقدية لدى ابن الأثير والتي تمثلت في الدقة وتجنب المبالغة، الترجيح والاجتهاد، وجهة نظره الى الحوادث والشخصيات العامة، ونظرته الى التاريخ من حيث ان المشيئة التاريخية هي التي تحرك التاريخ، وأهمية دراسة التاريخ وفوائده الدنيوية والأخروية، وميول ابن الأثير السياسية بالدرجة الأولى.

وختم الكتاب بأهم الاستنتاجات التي توصل إليها ابو هدهود في معالجته لهذا الموضوع وهي نفسها التي وردت في الفصول. ثم اورد قائمة المصادر والمراجع الثانوية التي اعتمد عليها، واهم المخطوطات، ثم قائمة بالمقالات والدراسات الأجنبية، والتي كانت متنوعة وتصب في مصلحة البحث.

مما لا شك فيه ان المؤلف قد بذل مجهودا كبيرا في الإلمام بجوانب الموضوع التي يحتاج كل منها الى دراسات متعددة للوصول الى نتائج أكثر دقة من التي عولجت في الكتاب، والتي يغلب عليها العمومية والسطحية في بعض الأحيان، ويفترض ان يكون عنوان الكتاب "ابن الأثير ودوره في الكتابة التاريخية من خلال كتابه الكامل"؛ لأن محتوى الكتاب عالج المادة التاريخية التي وردت في الكامل في

التاريخ، وأهمل بقية مؤلفات ابن الأثير التي نوه إليها المؤلف في بعض فصول الكتاب، فضلاً عن كون الموضوع يفتقر إلى الدراسات التي صدرت مؤخراً عن ابن الأثير سواء أكانت العربية ام الأجنبية بصورة خاصة قبل عام ٢٠٠٩. وبخاصة دراسة المستشرق البريطاني ريتشاردز الذي كان مختصاً بالمؤرخ ابن الأثير وكتابه الكامل.

ويجب الإشارة الى ان المؤلف قد حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٩٤ من الجامعة الأردنية والموسومة "قبيلة طيء في صدر الإسلام" بإشراف الدكتور صالح الحمارة .

تاريخ النقود في نهاية العصر العباسي

خلال فترة بدر الدين لؤلؤ

م. د. هدى ياسين الدباغ

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب بعنوان (تاريخ النقود في نهاية العصر العباسي خلال فترة بدر الدين لؤلؤ) للدكتور هشام البساط، وهو من الكتب المهمة التي تحدثت عن الجانب الاقتصادي في مدينة الموصل لاسيما ما يتعلق بالنقود، ويقع الكتاب في ١٩٢ صفحة، وقد سلط الكتاب الضوء على مرحلة من مراحل ضرب النقود الإسلامية، خلال فترة حكم بدر الدين لؤلؤ (٦٣١ - ٥٦٥٧/١٢٣٣-١٢٥٨م) والذي كان رقيقا، ثم أصبح مملوكا لدى نور الدين أرسلان شاه (الأول)، ثم أصبح وصيا على ابنه الملك القاهر مسعود (الثاني)، ومن بعده على ولدي القاهر القاصرين. وبعد موتهما، أصبح لؤلؤ اتابكا على الموصل. وقد نقش اسمه على النقود مجاورا أسماء الخلفاء العباسيين: المستنصر ثم المستعصم، كما جاور نقش اسمه الملوك الأيوبيين: الكامل والاشرف والصالح نجم الدين أيوب والناصر يوسف (الثاني)، فضلا عن اسم سلطان سلاجقة الروم كيخسرو بن كيقباز (الثاني)، وأخيرا الحاكم المغولي منكوقان الأعظم.

ويتكون الكتاب من، مقدمة وخاتمة وأربعة فصول، فضلا عن ثلاثة ملاحق، كما تضمن الكتاب قائمة بالجدول، والأشكال المتنوعة التي ضمت صور للأمير بدر الدين لؤلؤ، وأشكال لنقود متنوعة من العصر الزنكي وخلال مدة حكم بدر الدين لؤلؤ، صورت الكتابات والنقوش التي كانت عليها. وتكونت المقدمة من ثلاث نقاط رئيسية وهي: ١- كيف تم تبادل النقود في أواخر العهد العباسي؟. ٢- الزنكيون: اتابكة الموصل والجزيرة وسورية. ٣- لماذا هذه الدراسة لنقود بدر الدين لؤلؤ؟. وتحدث المؤلف في الفصل الأول عن: بدر الدين لؤلؤ: الوصي والمدبر لأخر الملوك الزنكيين في الموصل (٦٠٧-٦١٥هـ/١٢١٠-١٢٣٣م) وقسم إلى نقطتين رئيسيتين، أولا: وصاية لؤلؤ على الاتابك عز الدين مسعود (الثاني) ثم ولديه. وثانيا: نقود ذهبية ونحاسية مختارة لأخر الملوك الزنكيين في الموصل، أيام وصاية لؤلؤ. أما الفصل الثاني، فتحدث فيه عن بدر الدين لؤلؤ: فترة الحكم

المباشر (٦٣١-٦٥٧هـ/١٢٣٣-١٢٥٨م) وقسمه المؤلف أيضا إلى خمسة نقاط رئيسية وهي: أولا: التعريف ببدر الدين لؤلؤ، وثانيا: تنوع علاقات بدر الدين لؤلؤ بمعاصريه، وثالثا: كيف رسم لؤلؤ مسار سكة للنقود مع تغير الحياة السياسية في عصره، رابعا: عصر لؤلؤ: آثار وثقافة وفنون، خامسا: الحصيلة والاستنتاجات. والفصل الثالث، تناول فيه المؤلف دراسة نقود بدر الدين لؤلؤ الذهبية والنحاسية وضم: اولا: فترة الخلافة العباسية (٦٣١-٦٥٦هـ/١٢٣٣-١٢٥٨م)، وثانيا: نقود لؤلؤ مع المغول منكو قان الأعظم (٦٥٦-٦٥٧هـ/١٢٥٧-١٢٥٨م)، ثالثا: وزن وعيار نقود بدر الدين لؤلؤ الذهبية والنحاسية، رابعا: الآيات القرآنية والألقاب التي ذكرت على نقود لؤلؤ، خامسا: النقود الذهبية والفضية التي ضربها الملك الصالح إسماعيل ابن بدر الدين لؤلؤ مع المغول والمماليك (٦٥٧-٦٥٩هـ/١٢٥٨-١٢٦٠م). أما الفصل الرابع والأخير: فسلط الضوء على دراسة مقارنة بين نقود بدر الدين لؤلؤ الذهبية ونقود معاصريه وضم، أولا: مراحل ضرب نقود بدر الدين لؤلؤ، وثانيا: نقود ذهبية مختارة.

أما الخاتمة: فقد توصل فيها المؤلف إلى عدد من النتائج منها: كان لؤلؤ خلال فترة الوصاية والحكم المباشر، قوة محلية لها دور خاص في منطقة الموصل والجزيرة. وتميز دوره بأهميته وحيويته كحاكم تميز بذكائه وحنكته السياسية، واستطاع ان يقيم علاقات مع كل من الخليفة العباسي المستنصر ثم المستعصم، وذكر اسم كل منهما على التوالي على نقوده الذهبية والفضية والنحاسية حتى سقوط بغداد عام (٦٥٦هـ/١٢٥٨م). كما حرص لؤلؤ على قيام علاقة قوية مع الملوك الأيوبيين الكبار الاشراف والكامل، ثم تحول الى كيخسرو (الثاني) سلطان سلاجقة الروم، الذي بقي معه مدة ست سنوات، فضلا عن علاقاته بملوك آخرين. كذلك اهتم لؤلؤ بالعلماء والأدباء والشعراء والصناع والمهرة. واهتم أيضا ببناء وترميم العديد من المساجد والمرابد الدينية، فضلا عن بناء المدارس وأهمها (البدرية) التي بنى بقربها مشهدا دفن فيه بعد موته، كما شجع الصناع المهرة في الموصل الذين اشتهروا بالتكفيت على النحاس بالفضة والذهب. واختتم المؤلف بالقول: ((ولاشك أن بدر الدين لؤلؤ كان شخصية سياسية مثيرة للجدل، تحول فيها من مملوك إلى أن أصبح وصيا ثم اتابكا على الموصل. وقد تنقل ولاؤه بين القوى

السياسية الفاعلة، في منطقة الموصل والجزيرة وجوارها، إذ اعتمد على قوة علاقاته ودهائه السياسي، في عصر متغير، تعددت فيه الولاءات والانتماءات، وهكذا اجتاز لؤلؤ ببراعة هذه المفازات الخطرة، خاصة بعد ظهور قوة المغول، وعلاقاته الخفية معهم منذ استلامه حكم الموصل عام (٦٣١هـ/١٢٣٣م)، كما عاصر وهو في الثمانين من عمره سقوط بغداد ونهاية حكم الخلافة العباسية عام (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) أمام غزو المغول الذي أدى إلى التحول الكبير لمواقع السلطة والتاريخ السياسي في الشرق)).

واستعان المؤلف في تأليف هذا الكتاب، بالعديد من المصادر، منها كتاب التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية، لأبن الأثير، وكتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبن خلكان، وكتاب الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، لأبن الساعي. فضلا عن مصادر أخرى، كما تم الاستعانة بالعديد من المراجع، والدوريات، والمصادر الأجنبية.

تاريخ الموصل

م. د. حنان عبد الخالق

شغلت مدينة الموصل اهتمام الباحثون والمؤرخون للكتابة في جميع النواحي، ومن هؤلاء الباحثين القس سليمان الصائغ الموصلية الذي ألف كتاباً عن الموصل أسماه (تاريخ الموصل) في ثلاثة أجزاء. وفيما يخص الجزء الأول منه، فكان قد نشرته المطبعة السلفية بمصر سنة (١٣٤٢هـ/١٩٢٣م) وعدد صفحاته (٣٦١) صفحة.

وقد وضع الكاتب في مقدمة كتابه سبب تأليفه للكتاب، وهو أنه لا يوجد مرجعاً حديثاً عن تاريخ الموصل يوثق قدم المدينة ويتحدث عن أخبارها قبيل الفتوحات الإسلامية وبعدها. أما المتقدمون من مشاهير علماء الموصل فقد اهتموا بتدوين تاريخها ومن هؤلاء القاضي أبو زكريا الأزدي الذي عاش في أواخر القرن الثالث الهجري وكتابه تاريخ الموصل، والمؤرخ عز الدين بن الأثير الذي عاش في أواخر القرن السادس الهجري وكتابه التاريخ الباهر في أدولة الاتابكية بالموصل. ثم يتحدث المؤلف عن أقسام الكتاب فيذكر انه قسمه إلى أبوابا وفصول بدأها بتوطئة عن الحكومات التي نشأت في بلاد ما بين النهرين حتى الإسلام. وهذا الموضوع قسمه إلى أربعة فصول وهي:

الفصل الأول عن المملكة الاشورية والمملكة الكلدانية والمملكة السلوقية

الفصل الثاني عن المملكة الفرثية وإمارتها

الفصل الثالث عن دولة الفرس الساسانيين

الفصل الرابع عن دخول العرب إلى العراق

وأما الباب الأول فكان عنوانه: موقع الموصل وقدمها ثم دخول العرب فيها بعد الإسلام. وقد قسم هذا الباب إلى اثنا عشر فصلاً تتضمن موقع الموصل الجغرافي وثوراتها الطبيعية، سكان الموصل قبل وبعد الفتح الإسلامي لها، ثم فتح الموصل في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، والموصل في عهد الدولة الأموية ثم العباسية فضلاً عن ظهور الخوارج فيها، وأما آخر فصل فكان عن تقدم الموصل عمراناً وعلماً في عهد الخلفاء العباسيين وقبلهم.

وأما الباب الثاني فكان عنوانه دولة الحمدانيين ودولة بني عقيل وقسم هو الآخر بدوره إلى ثلاثة عشر فصلاً تتحدث في مجملها عن الدويلات التي قامت في الموصل في الوقت الذي ضعفت فيه الخلافة العباسية في بغداد وعدم استطاعتها فرض سيطرتها على الأقاليم التابعة للخلافة.

ويبدأ الفصل الأول بأصل الحمدانيين ونسبهم وكيف جاءوا إلى الموصل في عهد الخليفة العباسي المكتفي بالله ثم علاقتهم ببني بويه في بغداد، وأبرز حكامهم وهو ناصر الدولة الحمداني ثم نظرة أجمالية عن دولة بني حمدان في الموصل التي دامت حوالي أربع وسبعين سنة، أي منذ ولاية أبي الهيجاء عبد الله بن حمدان في خلافة المكتفي بالله سنة (٢٩٣هـ/٩٠٥م). وكان بني حمدان في بداية أمرهم عمالاً للخلفاء على الموصل ثم لما ضعف شأن الخلفاء لا سيما عندما سيطر بني بويه على مقاليد الحكم، طمحت أنظار العمال إلى الاستبداد والسيطرة على المدن التي كانوا عمالاً فيها، فأضطر الخلفاء إلى التراضي معهم على مال مضمون. أما الفصول الثلاث الأخيرة من هذا الباب فتحدثت عن دولة بني عقيل في الموصل.

وفيما يخص الباب الثالث فهو عن الدولة السلجوقية والدولة الاتابكية في الموصل، وقد تضمن هذا الباب واحد وعشرون فصلاً منهم ستة فصول عن أصل السلاجقة وقيام دولتهم في الموصل عندما ضعفت دولة بني عقيل فيها بسبب المنازعات والخلافات بين رجال هذه الدولة بعضهم بعضاً لا سيما الانقلابات والتطورات المتوالية التي حدثت فيها، وقد تأخر تطور المدينة في عهدهم بسبب الاضطرابات الداخلية والحروب الطاحنة بين الأمراء فيما بينهم وكان نتيجة ذلك أن خربت البلاد ونهبت القرى وأصبح قسم من عمران الموصل خراباً لا يسكنه احد.

أما بقية فصول هذا الباب وعددها خمسة عشر فصلاً فتحدثت عن قيام الدولة الاتابكية بالموصل، والأصل في تسمية هذه الدولة نسبة إلى جد ملوكها وهو الأتابك قسيم الدولة أبو سعيد اقسنقر بن عبد الله الذي اشتهر بشجاعته ودريته في الحروب. وكذلك تتحدث الفصول عن أول الحكام الاتابكة على الموصل وهو عماد الدين زنكي ابن قسيم الدولة الذي تولى الحكم سنة (٥٢١هـ/١١٢٧م) وسياسته الداخلية والخارجية، ثم يذكر المؤلف بقية الملوك الذين أتوا بعده في حكم الموصل إلى أن تمكن بدر الدين لؤلؤ من القضاء على آخر الحكام الاتابكة ليصبح هو الحاكم

الفعلي في المدينة. ويختم المؤلف هذا الباب بذكر فصل عن عمران المدينة في عهد الدولة الاتابكية فقد كانت خرابا من جنوب شرقي المدينة إلى شمالها الشرقي. ولما ملك الموصل الاتابك عماد الدين زنكي الأول عمّر تلك الاخربة فقصدها الناس وسكنوها. ثم شيد دور المملكة بجوار قرّه سراي، وجعل الأرض المراح بين موقع قرّه سراي وبين محلة المكاوي في شمال شرقي المدينة كلها عمراناً حتى أصبح الجامع العتيق في وسط العمران. وفضلا عن ذلك فقد نشطت الحركة العلمية في عهدهم.

أما الباب الرابع والأخير فيشمل الفصول المتعلقة بالدول التي حكمت الموصل بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد وهي الدولة الايلخانية والدولة الجلائرية والدولة التيمورية والدولة العثمانية، وختم هذا الباب بفصل حول نظرة إجمالية في الموصل الحالية والذي يشير فيه إلى موقع مدينة الموصل الجغرافي الجيد حيث تقع في سهل جميل فسيح يحيط بها سور بشكل مثلث غير منتظم وللمدينة عشرة أبواب، كما أشار إلى عمران المدينة الذي لم يبقى منحصراً ضمن الأسوار بل قد شيدت في ظاهرها بعض البيوت والقصور وفضلا عن ذلك فقد تحدث عن سكان الموصل وسماتهم وخصائصهم الاجتماعية، وعن اقتصادها الذي شمل الزراعة والتجارة ثم أوصاه.

المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي

- دراسة ميدانية في مدينة الموصل -

م. م. مرج مؤيد حسن

قام الباحث حمدان رمضان محمد خليل بتقديم رسالته الموسومة (المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي - دراسة ميدانية في مدينة الموصل) إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل بوصفها جزءاً من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، وكانت الرسالة بأشراف الدكتور صباح احمد محمد النجار عام ١٩٩٩ ، بلغ عدد صفحات الرسالة ١٦٦ صفحة فضلا عن الملحق الذي احتوى على الاستبيان الذي وزعه على العينة.

إن دراسة المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي في مدينة الموصل ما هي إلا محاولة في توجيه الأضواء إلى واقع مشكلات العمال في مجال العمل الصناعي، مع دراستها بغية تحديد المعوقات التي تحول دون قيامهم بالدور الفعال في إسهامهم في التطور الصناعي وتقديمه ثم وضع المقترحات والتوصيات لمعالجتها والحد منها وبالتالي زيادة فاعلية العمل في المجال الصناعي.

وقد اختار الباحث هذا الموضوع وذلك لأهميته وحاجة القطر إلى مثل هذه الدراسات الميدانية من جهة، ولأهمية دور العمال في تطور الصناعة وتقديم المجتمع من جهة أخرى ولكونه يتناول الدراسة بين قطاعين العام والخاص ومدى تعرضهما للمشكلات الاجتماعية، حيث لم تتناول الدراسات السابقة هذه العلاقة بالبحث بل اكتفت بعض الدراسات بذكر العوامل بصورة عامة في حين تناولت دراسات أخرى مشكلات العمل وأسبابه من دون عرض أو بيان اثر العوامل الاجتماعية في مدى تعرض العمال للمشكلات الاجتماعية.

تم اختيار عينة الدراسة على مرحلتين، في المرحلة الأولى تم تحديد المنشآت الصناعية وقد بلغت ١١ منشأة وقد كان هذا التحديد بصورة قصدية لضمان مشاركة الأفراد في كلا القطاعين، وفي المرحلة الثانية تم تحديد حجم العينة في القطاع الخاص استنادا إلى البيانات التي تم الحصول عليها عن حجم العاملين، وباستخدام المعادلة الإحصائية تحدد حجم العينة ب(١٥٠) فردا، ولتعذر الحصول على بيانات

قراءات موصلية - العدد (٣٥) صفر ١٤٣٥ هـ / كانون الثاني ٢٠١٤ م

حقيقية عن حجم العاملين في مصانع القطاع العام التي اختارها الباحث ضمن عينة الدراسة لجا إلى اختيار عينة من العاملين مساوية لعينة القطاع الخاص لضمان المماثلة بين جزئي العينة بواقع (١٠٠) عامل من الذكور و (٥٠) عاملة من الإناث. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستلزم استخدام أكثر من منهج للحصول على المعلومات، وقد استخدم الباحث في ذلك منهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن واعتمد على أدوات لجمع المعلومات منها المقابلة والاستبيان والملاحظة، واستخدم في تحليل نتائج الدراسة بعض الوسائل الإحصائية متمثلة بالنسبة المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومربع كاي واختبار T.

قام الباحث بتحديد بعض المفاهيم الداخلة في الدراسة وهي المشكلة الاجتماعية، العامل، العمل، المجال الصناعي، كما تكلم في الجانب النظري من الدراسة عن المشكلات الاجتماعية للعمال في المجال الصناعي منها مشكلات تتعلق بالعلاقات الاجتماعية في العمل ومنها مشكلات تتعلق بالرضا عن العمل، وأخرى تتعلق بالآلية الحديثة وأثارها الاجتماعية، ومشكلات تتعلق بالاغتراب الاجتماعي عن العمل، وأخيرا مشكلات العمل وأثارها على الأسرة والعلاقات القرابية والعشائرية وجماعات الأقران.

وفي معرض حديثه عن العلاقات الاجتماعية بين انه في المجال الصناعي نوعان من العلاقات الاجتماعية، الأولى علاقات رسمية والثانية علاقات غير رسمية، فالأولى هي العلاقات التي يحدد أساسها ومفاهيمها القانون الرسمي للمنظمة الصناعية، والثانية هي الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين الإدارة والعمال والتي لا تحددها القوانين والإجراءات الرسمية بل تحددها مواقف وميول ومصالح العمال الذين يكونونها ويدخلون في إطارها، وتظهر هذه العلاقات بين العمال بعد تكوين جماعاتهم ومنظماتهم غير الرسمية.

وعن الرضا عن العمل فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية للعمال، ذكر الباحث أن وجود تلك الخدمات يحفزهم بصورة مباشرة على زيادة الإنتاج وتطويره ومن ثم استقرارهم في العمل، أما نقص الخدمات فينعكس سلبا على راحة العمال واستقرارهم في عملهم مما يعرضهم إلى الكثير من المشكلات او المعاناة نتيجة

النقص في هذه المرافق المهمة في المصانع مما يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية للعمال، ومن الخدمات التي تطرق إليها البحث السكن، النقل، الجانب الصحي، الضمان الاجتماعي والسلامة الصناعية.

وعن التقنية الحديثة في العمل أكد الباحث انه بالرغم من أن الاختراعات وفرت للإنسان الراحة والوفرة الانتاجية، إلا أنها تركت جوانب سلبية على الأفراد داخل المنظمة الصناعية وتتمثل مظاهر ذلك بازدياد شعور العمال بالسأم والملل وضياح أحساس الفرد بدوره داخل العملية الانتاجية، وإحداث تغييرات مستمرة في الخبرات المهنية مما يترتب عليه ظاهرة دوران العمل والتغيب عن العمل او تركه، أضف والى ذلك حدوث تفتت في العلاقات الاجتماعية في العمل إذ أصبحت تسود العلاقات الرسمية داخل المنظمة الصناعية.

كما بينت الدراسة أن الصناعة تعد عاملا من العوامل التي أدت إلى تغيير الواقع الاجتماعي للمجتمع، ولكون الصناعة في المجتمع الحديث هي محور النشاط الاجتماعي لان اغلب السكان تعمل فيها كما أن إشباع حاجات الناس في المجتمع يعتمد عليها بنحو كبير لذا وجد للعمل الصناعي أنظمة متعددة وهذه الأنظمة ذات علاقة وثيقة بالناس الذين يدخلون في عملية الإنتاج، ومن هذه الأنظمة التي تحتم على الناس السير بموجبها نظام الوقت كذلك نظام التدريب والتدرج المهني، كذلك أوجدت الصناعة نظاماً وقوانيناً ذات علاقة بالعمال من كلا الجنسين وهي بذلك أثرت على سلوك الناس ومزاجهم ونمط حياتهم وتفكيرهم التي انعكست بدورها على العلاقات الأولية للعمال من خلال تحليل آثارها في الأسرة والعلاقات القرابية والعلاقات بين الأقران.

وبعد هذا العرض الموجز عن الدراسة لا بد من توضيح لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في الميدان المعد للدراسة وهي:-

- ١- يتعرض العمال إلى المشكلات الاجتماعية في مجال العمل الصناعي، حيث ان معظم العمال أكدوا بأنهم يتعرضون إلى مشكلات اجتماعية في أثناء العمل.
- ٢- هناك فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص من حيث متغير العمر في مدى تعرضهم للمشكلات الاجتماعية.

- ٣- تبين أن هناك فروقا ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص فيما يخص مدة العمل ومدى تعرضهم للمشكلات الاجتماعية.
- ٤- ثمة فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص فيما يتعلق بمتغير نوع السكن ومدى تعرضهم للمشكلات الاجتماعية.
- ٥- توجد فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص من حيث الدخل الشهري ومدى تعرضهم للمشكلات.
- ٦- أن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص في مجال المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية.
- ٧- إن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص في مجال المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالرضا عن العمل.
- ٨- إن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص في مجال المشكلات الاجتماعية الخاصة بالإلية الحديثة واثارها الاجتماعية.
- ٩- ان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص في مجال المشكلات الاجتماعية الخاصة بالاغتراب الاجتماعي عن العمل.
- ١٠- إن هناك فروق ذات دلالة معنوية بين العمال في القطاع العام والخاص في مجال المشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بمشكلات العمل وأثرها في العلاقات الأولية.